

Distr.: Limited
20 March 2019
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



مجلس حقوق الإنسان

الدورة الأربعون

٢٥ شباط/فبراير - ٢٢ آذار/مارس ٢٠١٩

البند ١٠ من جدول الأعمال

المساعدة التقنية وبناء القدرات

أستراليا، أنغولا*، إيطاليا، باكستان†، البحرين**، البرازيل، تايلند***، جورجيا***، اليابان:
مشروع قرار

٤٠/... تقديم المساعدة التقنية وبناء القدرات لتحسين حالة حقوق الإنسان في ليبيا

إن مجلس حقوق الإنسان،

إذ يسترشد بمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه،

وإذ يعيد تأكيد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ومعهادات حقوق الإنسان الدولية
ذات الصلة،

وإذ يؤكد أن الدول تتحمل المسؤولية الرئيسية عن تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها،

وإذ يعيد تأكيد التزامه القوي بسيادة ليبيا واستقلالها ووحدتها وسلامتها الإقليمية،

وإذ يتطلع إلى أن يكون مستقبل ليبيا قائماً على المصالحة الوطنية والعدالة واحترام
حقوق الإنسان وسيادة القانون،

وإذ يعيد تأكيد قراراته السابقة بشأن ليبيا،

وإذ يعرب عن دعمه الكامل لبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، ولخطة العمل التي
قدمها الممثل الخاص للأمين العام لليبيا في ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧ وأعيد تكييفها في ٨ تشرين
الثاني/نوفمبر ٢٠١٨ من أجل دعم انتقال بقيادة ليبية يفضي إلى هيكل حكم مستدام ومستقر
وموحد وتمثيلي وفعال في إطار الاتفاق السياسي الليبي،

* باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الأعضاء في مجموعة الدول الأفريقية.

† باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.

** باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الأعضاء في مجموعة الدول العربية.

*** دولة غير عضو في مجلس حقوق الإنسان.



الرجاء إعادة الاستعمال

GE.19-04605(A)



* 1 9 0 4 6 0 5 *

وإذ يتطلّع إلى تنظيم المؤتمر الوطني تحت رعاية الأمم المتحدة، وإذ يشجع جميع الليبيين والمؤسسات الليبية على العمل معاً بروح من التوافق والمشاركة البناءة في العملية السياسية الشاملة المعروضة في خطة العمل، وإذ يعيد تأكيد أهمية مشاركة المرأة على نحو متكافئ وكامل في العملية السياسية، بما في ذلك في عملية المؤتمر الوطني،

وإذ يعرب عن قلقه العميق إزاء تأثير الحالة الأمنية والاقتصادية والإنسانية في ليبيا على شعبها، وإزاء استمرار انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان المرتكبة في ليبيا واستمرار التشريد الجماعي، وما لذلك من تأثير خاص على النساء والأطفال،

وإذ يعرب عن قلقه الشديد إزاء انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان المرتكبة في ليبيا ضد المهاجرين غير النظاميين، بما في ذلك في مراكز الاحتجاز، وإذ يشاطر حكومة الوفاق الوطني قلقها إزاء الروايات المروعة المتعلقة بالاتجار بالبشر،

وإذ يؤكد من جديد أنه ينبغي محاسبة المسؤولين عن انتهاكات أو تجاوزات حقوق الإنسان وانتهاكات القانون الدولي الإنساني من خلال إجراءات قضائية فعالة ووصول فعلي إلى العدالة،

وإذ يشدّد على ضرورة تنسيق الجهود الرامية إلى معالجة الأسباب الجذرية للهجرة غير النظامية سعياً إلى منع استغلال المهاجرين غير النظاميين على أيدي المهربين والمتجرين بالبشر والجماعات الإرهابية، بما فيها على سبيل الذكر لا الحصر، ما يسمى بتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام "داعش"، وتيسير العودة الطوعية لهؤلاء المهاجرين أو ترحيلهم إلى بلد ثالث، وفقاً للقانون الدولي الساري،

١- يرحّب بالتزام حكومة الوفاق الوطني بتحسين حالة حقوق الإنسان في ليبيا، وتعاونها المتواصل مع مجلس حقوق الإنسان وآلياته، بما في ذلك الاستعراض الدوري الشامل، ويشدد على الحاجة الملحة إلى تنفيذ التوصيات التي قبلتها ليبيا خلال جولة الاستعراض الثانية؛

٢- يرحّب أيضاً باجتماع رئيس المجلس الرئاسي، فايز السراج، وقائد الجيش الوطني الليبي، خليفة حفتر، الذي استضافه الممثل الخاص للأمين العام في أبو ظبي في ٢٧ شباط/فبراير ٢٠١٩، بشأن الحاجة إلى إنهاء المرحلة الانتقالية في ليبيا بإجراء انتخابات عامة، وإلى الحفاظ على الاستقرار في البلد وتوحيد مؤسساته؛

٣- يحيط علماً بالتحديث الشفوي الذي قدمته المفوضية السامية لحقوق الإنسان إلى مجلس حقوق الإنسان في دورته التاسعة والثلاثين بشأن حالة حقوق الإنسان في ليبيا، بما في ذلك الخطوات المتخذة من حكومة الوفاق الوطني لضمان المحاسبة على انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان، وفقاً لقرار المجلس ٤١/٣٧ المؤرخ ٢٣ آذار/مارس ٢٠١٨؛

٤- يحيط علماً أيضاً بالتقرير الذي قدمته المفوضية السامية إلى مجلس حقوق الإنسان في دورته الأربعين بشأن حالة حقوق الإنسان في ليبيا، بما في ذلك بشأن فعالية تدابير المساعدة التقنية وبناء القدرات التي انتفعت بها حكومة الوفاق الوطني^(١)؛

٥- يرحب بالتزام الممثل الخاص للأمين العام في ليبيا، نيابة عن فريق الأمم المتحدة القطري، بتكثيف العمل الميداني للأمم المتحدة من أجل المساعدة على تحسين الظروف المعيشية لجميع السكان في ليبيا، بمن فيهم المهاجرون غير النظاميون، ويتطلع إلى زيادة حضور الأمم المتحدة في ليبيا، وإلى اعتماد خطط لتنظيم جولة تبرعات جديدة لفائدة خطة الاستجابة الإنسانية في ليبيا ومرفق تحقيق الاستقرار في ليبيا لعام ٢٠١٩، وإلى التوصية بزيادة التنسيق الاستراتيجي بين بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا ووكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها في ليبيا؛

٦- يرحب أيضاً بزيارة المقررة الخاصة المعنية بحقوق الإنسان للمشردين داخلياً إلى ليبيا من ٢٥ إلى ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨، ويهيب بحكومة الوفاق الوطني مواصلة تنفيذ التوصية التي قدمتها المقررة الخاصة في تقريرها بإيلاء الأولوية لرسم خارطة طريق وطنية من أجل وضع استراتيجية مشتركة، وبالمساعدة على توجيه وتنفيذ الإجراءات المنسقة اللازمة للاستجابة للتشرد الداخلي بشكل مناسب وفعال^(٢)؛

٧- يرحب كذلك بقرار حكومة الوفاق الوطني الموافقة على طلب الفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي زيارة ليبيا، ويشجع الفريق العامل على إجراء زيارته في أقرب وقت ممكن؛

٨- يرحب بتوجيه حكومة الوفاق الوطني دعوتها من جديد إلى المفوضة السامية لحقوق الإنسان لزيارة ليبيا ومواصلة التعاون الجاري بين ليبيا والمفوضية السامية؛

٩- يرحب كذلك بالتعاون البناء بين حكومة الوفاق الوطني والمنظمة الدولية للهجرة، بما في ذلك الدعوة التي وجهتها الحكومة مؤخراً إلى المدير العام للمنظمة المنتخب حديثاً بهدف معالجة أوضاع المهاجرين غير النظاميين المحتجزين في مراكز احتجاز في ليبيا، مع إعطاء الأولوية للأطفال والنساء، وبالنتائج الإيجابية التي تحققت بالتنسيق مع الحكومة وبدعم من الدول الأعضاء، بما في ذلك دول الجوار، والمنظمات الإقليمية؛

١٠- يشدد على أهمية توفير استجابة شاملة لجميع المهاجرين غير النظاميين في ليبيا، وتعزيز التعاون الدولي مع حكومة الوفاق الوطني؛

١١- يشدد أيضاً على ضرورة تنسيق الجهود الرامية إلى معالجة الأسباب الجذرية للهجرة غير النظامية سعياً إلى منع استغلال المهاجرين غير النظاميين على أيدي المهربين والمتجرين بالبشر والجماعات الإرهابية؛

١٢- يحيط علماً مع التقدير بالتقرير الذي أُعدّ بشأن اجتماع اللجنة الرفيعة المستوى للاتحاد الأفريقي بشأن ليبيا، المعقود في أديس أبابا في ١٠ شباط/فبراير ٢٠١٩؛

١٣- يشجع حكومة الوفاق الوطني على التعاون مع بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا والاتحاد الأفريقي والجهات صاحبة المصلحة المعنية لتيسير إجراء المؤتمر الوطني في عام ٢٠١٩، والعمليات الانتخابية اللاحقة؛

- ١٤- يطلب إلى حكومة الوفاق الوطني التعاون مع بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا وكيانات الاتحاد الأفريقي المعنية لتنظيم وتيسير عقد منتدى وطني ليبي شامل للسلام والمصالحة في عام ٢٠١٩؛
- ١٥- يطلب إلى حكومة الوفاق الوطني وهيئات الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي المعنية اتخاذ التدابير الضرورية لتنظيم انتخابات رئاسية وتشريعية حرة ونزيهة قبل نهاية عام ٢٠١٩، دعماً للعملية التي تقودها الأمم المتحدة؛
- ١٦- يشدد على أهمية احترام مبادئ القانون الدولي المتعلقة بربط العلاقات الودية والتعاون بين الدول وفقاً لميثاق الأمم المتحدة، بما في ذلك مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية، واحترام استقلال الدول وسيادتها؛
- ١٧- يقر أيضاً بجهود الدول في سبيل تتبع الأصول المنهوبة وتجميدها وبأهمية التعاون الفعال بين المجتمع الدولي وحكومة الوفاق الوطني من أجل استردادها، باعتبار المساهمة الكبيرة لهذه الأصول في تعزيز الأمن والتنمية وحماية حقوق الإنسان في ليبيا؛
- ١٨- يرحب بالبيان المشترك الصادر في القاهرة في ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٨ بشأن اجتماع المجموعة الرباعية المعنية بليبيا والمؤلفة من الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية والاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي، مع إعادة تأكيد الالتزام بسيادة ليبيا واستقلالها وسلامتها الإقليمية وتأكيد دعم العملية السياسية والجهود التي يبذلها المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الوطني وجميع الجهات الفاعلة الدولية والمحلية من أجل إرساء الأمن وبناء المؤسسات؛
- ١٩- يرحب أيضاً بقرار المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الوطني الصادر في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨ والقاضي بإنشاء اللجنة التحضيرية لمؤتمر المصالحة الوطنية الشاملة في ليبيا؛
- ٢٠- يشيد بقرار المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الوطني الصادر في ١٩ نيسان/أبريل ٢٠١٨ والقاضي بإنشاء لجنة عليا لمتابعة شؤون الليبيين المشردين داخل البلد وخارجه؛
- ٢١- يرحب بتوقيع مدينتي مصراتة وتاورغاء اتفاق سلام في ٤ حزيران/يونيه ٢٠١٨؛
- ٢٢- يرحب أيضاً بقرار المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الوطني إنشاء لجنة مكلفة باتخاذ الترتيبات الأمنية اللازمة لتأمين طرابلس وضواحيها، ويهيب بالأمم المتحدة والمجتمع الدولي تزويد الحرس الرئاسي للمجلس الرئاسي بما يلزم من دعم تقني ووسائل بناء القدرات للاضطلاع بمهامه؛
- ٢٣- يثني على المؤتمرين المعقودين في باريس، وفي باليرمو، إيطاليا، لإيجاد حل سياسي للأزمة الليبية، وأيضاً على المساعدة المقدمة من المجتمع الدولي وكذا من بلدان الجوار؛
- ٢٤- يرحب بتدابير المساعدة التقنية وبناء القدرات التي تتخذها الدول الأعضاء والمنظمات الدولية والإقليمية لمساعدة ليبيا، بناء على طلبها، على تحقيق أمور منها تأمين حدودها الجنوبية ومنع أعمال تهريب المهاجرين غير النظاميين والاتجار بالأشخاص عبر أراضيها، والتحقيق فيها ومحاكمة مرتكبيها، وفقاً للقانون الوطني والاتفاقيات الدولية ذات الصلة التي تعدّ

ليبيا طرفاً فيها، وبهيب بالدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية مواصلة القيام بذلك، بشراكة مع المجلس الرئاسي وبدعم من فريق الأمم المتحدة القطري؛

٢٥- يدين بشدة الهجمات الإرهابية التي استهدفت وزارة الشؤون الخارجية والمؤسسة الوطنية للنفط والمفوضية الوطنية العليا للانتخابات التي يوجد مقرها في طرابلس، وغيرها من المؤسسات في جميع أنحاء ليبيا، وارتكبتها ما يسمى الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش)، وتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، والكيانات الأخرى المرتبطة بهما في ليبيا والمدرجة في قائمة مجلس الأمن، ويعرب عن قلقه البالغ إزاء الأثر السليبي لوجود ما يسمى الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) ولأفعالها الفتاكة في ليبيا ودول الجوار والمنطقة؛

٢٦- يقرّ بالتحديات التي تواجهها ليبيا باستمرار في مجال حقوق الإنسان، ويشجع حكومة الوفاق الوطني بقوة على تكثيف جهودها من أجل حماية حقوق الإنسان وتعزيزها ومنع أي انتهاكات أو تجاوزات، ويشجّعها في هذا الصدد على مواصلة عملها مع بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان؛

٢٧- يدين بشدة جميع أعمال العنف المرتكبة في ليبيا، بما فيها كل انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان وانتهاكات القانون الدولي الإنساني، وخاصة ضد المدنيين والمهاجرين غير النظاميين، بمن فيهم النساء والأطفال، وأيضاً الانتهاكات والتجاوزات التي تشكّلها، على سبيل الذكر لا الحصر، عمليات الاحتجاز التعسفي والاختطاف والاختفاء القسري والتعذيب وأعمال القتل غير المشروعة، بما فيها عمليات الإعدام خارج نطاق القانون المزعومة وأعمال الاعتداء والتخويف والمضايقة والعنف المزعوم ارتكبتها ضد الصحفيين والإعلاميين وأعضاء المجتمع المدني والمدافعين عن حقوق الإنسان، ولا سيما بالنظر إلى دورهم في توثيق الاحتجاجات، وانتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان، والقيود المفروضة على حرية التعبير؛

٢٨- يلاحظ مع القلق الوضع الإنساني في ليبيا، ويرحب بالجهود التي تبذلها حكومة الوفاق الوطني لتحسينه، ويدعو إلى السماح بوصول المساعدات الإنسانية من الوكالات الإنسانية التابعة للأمم المتحدة وشركائها المنفذين وغيرها من المنظمات الإنسانية بصورة عاجلة وأمنة وسلسلة، بما في ذلك عبر خطوط النزاع، وعبر الحدود عند الاقتضاء، بطلب من ليبيا، بغية ضمان وصول المساعدات الإنسانية إلى المحتاجين باستخدام أقصر الطرق الممكنة؛

٢٩- يهيب بحكومة الوفاق الوطني زيادة الجهود الرامية إلى محاسبة المسؤولين عن انتهاكات أو تجاوزات حقوق الإنسان الدولية والقانون الدولي الإنساني؛

٣٠- يعرب عن قلقه إزاء عدد المحتجزين، بمن فيهم المحتجزون لأسباب ذات صلة بالنزاع، ويشجّع حكومة الوفاق الوطني على تكثيف جهودها لمعالجة الادعاءات، ويعرب عن قلقه أيضاً إزاء التقارير المتعلقة بالتعذيب والعنف الجنسي والجنساني والظروف القاسية في مراكز الاحتجاز، ويطلب إلى الحكومة التعجيل ببسط سيطرتها الكاملة والفعالية على جميع مراكز الاحتجاز كي تضمن معاملة المحتجزين، بمن فيهم المهاجرون غير النظاميين، معاملة تتفق مع التزاماتها الدولية، بما في ذلك، حسب الانطباق، الالتزامات المتعلقة بضمانات المحاكمة العادلة والمعاملة الإنسانية أثناء الاحتجاز؛

٣١- يسلّم بجهود حكومة الوفاق الوطني في سبيل معالجة مخنة الأشخاص المشردين داخلياً، ويشجع الحكومة على مواصلة جهودها الرامية إلى تحسين هذه الحالة، بطرق منها تنفيذ الاتفاق المبرم بوساطة المجلس الرئاسي، ويدعو إلى العودة الطوعية والأمنة والكرامة لجميع المشردين بسبب النزاع منذ عام ٢٠١١، وفقاً للقوانين المنطبقة؛

٣٢- يشجّع حكومة الوفاق الوطني على المضي في تعزيز وحماية واحترام حقوق الإنسان للمهاجرين غير النظاميين واللاجئين والمشردين داخلياً، ومحاسبة المتجرين بالبشر، وتوفير إطار لتعزيز مشاركة مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ومواصلة التعاون مع المنظمة الدولية للهجرة؛

٣٣- يكرر نداءه إلى جميع الأطراف في ليبيا بأن تمتثل على الفور التزاماتها الواجبة التطبيق بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، وبأن تحترم جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية احتراماً صارماً، ويحث جميع القادة على أن يعلنوا أنهم لن يتسامحوا مع انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان التي يرتكبها مقاتلوهم وأن المسؤولين عن تلك الأفعال سيُفصلون من عملهم؛

٣٤- يطلب إلى حكومة الوفاق الوطني والمجتمع الدولي والأمم المتحدة وجميع أطراف النزاع في ليبيا تيسير مشاركة النساء مشاركة كاملة ومتساوية وفعالية في أنشطة منع النزاع المسلح وتسويته وحفظ السلم والأمن وبناء السلام بعد انتهاء النزاع، وفقاً لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، ويشجع المجلس الرئاسي على ضمان اشتغال وحدته المعنية بدعم وتمكين المرأة المنشأة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨؛

٣٥- يشدّد على أهمية المضي في رصد حالة حقوق الإنسان وتقديرها وتقييمها وعلى التزام حكومة الوفاق الوطني بذلك بهدف تحديد التدابير الفعالة للمساعدة التقنية وبناء القدرات في مجال حقوق الإنسان؛

٣٦- يناشد حكومة الوفاق الوطني تكثيف الجهود الرامية إلى محاسبة المسؤولين عن انتهاكات أو تجاوزات القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي أمام السلطات القضائية الليبية، ويلاحظ تعاون حكومة الوفاق الوطني والمحكمة الجنائية الدولية في هذا الصدد؛

٣٧- يطلب إلى مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان أن تقوم، في الوقت الذي تواصل فيه عملها مع بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، برصد انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان في جميع أنحاء ليبيا والإبلاغ عنها، وتحديد وقائع وملابسات هذه التجاوزات والانتهاكات بهدف تجنب الإفلات من العقاب وضمان المحاسبة الفردية الكاملة؛

٣٨- يرحّب بتجديد الدعوة الدائمة الموجهة من حكومة الوفاق الوطني إلى جميع الإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان لزيارة ليبيا، ويشجع الحكومة على أن تنظر على نحو إيجابي في طلبات زيارات المكلفين بولايات وأن تساعد على تيسيرها، بهدف تحديد التحديات وتقديم التوصيات؛

٣٩- يشجع الإجراءات الخاصة على زيارة ليبيا وتقديم تقارير إلى المجلس عن الوضع فيها والإبلاغ عنه من خلال بيانات عامة؛

٤٠- يطلب إلى المفوضية السامية توفير المساعدة التقنية وبناء القدرات لليبيا، بناء على طلبها، من أجل تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها ومنع انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان وضمان المحاسبة عليها؛

٤١- يدعو المفوضية السامية إلى العمل عن كثب مع حكومة الوفاق الوطني وهيئات الأمم المتحدة المعنية والاتحاد الأفريقي وسائر المنظمات الدولية والإقليمية المعنية؛

٤٢- يطلب إلى المفوضية السامية أن تقدّم إليه خلال جلسة تحاور تعقد في إطار دورته الثانية والأربعين ويشارك فيها الممثل الخاص للأمين العام لليبيا إحاطة شفوية عن مستجدات حالة حقوق الإنسان في ليبيا وعن تنفيذ هذا القرار، وأن تقدّم إليه خلال جلسة تحاور تعقد في إطار دورته الثالثة والأربعين تقريراً عن حالة حقوق الإنسان في ليبيا، بما في ذلك تنفيذ تدابير المساعدة التقنية وبناء القدرات لدعم جهود حكومة الوفاق الوطني الرامية إلى منع انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان وضمان المحاسبة عليها؛

٤٣- يطلب إلى الأمين العام أن يزود المفوضية السامية بالموارد اللازمة لتنفيذ هذا القرار تنفيذاً كاملاً؛

٤٤- يقرر أن يبقى المسألة قيد نظره.